



## ترجمة خاصة

private translation

إنه لغز لا يريد أحد اكتشافه: كم عدد العرب بالفعل بين الأردن والبحر؟

مايكل ميلشتاين

صحيفة: هآرتس

ترجمة: مصطفى ابراهيم

منذ حوالي شهرين، نشرت رئيس الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بياناً غير عادي، كان سيحدث في الماضي أصداءً على جانبي الخط الأخضر. وأعلنت الدكتورة علا عوض، بحسب ما توصل إليه المكتب، لأول مرة أن عدد اليهود والعرب متساوون بين البحر والنهر، بحيث يبلغ عدد كل مجموعة نحو سبعة ملايين نسمة. ٣.١٩ مليون مقيم في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ٢.١٧ مليون مقيم في قطاع غزة، بالإضافة إلى ١.٧ مليون مواطن عربي في إسرائيل.

البيان ابتلعه ضجيج العواصف السياسية والأمنية في إسرائيل، لكنه يمثل قضية مصيرية لكلا المجتمعين. في الوقت الذي يتلاشى فيه الخطاب المتعلق بالفصل الإقليمي بين المجتمعين، يتصاعد خطاب آخر - الجدل الإسرائيلي الفلسطيني، وفي وسط الإسرائيليين والفلسطينيين حول "الشیطان الديمغرافي"، الذي رافق الصراع منذ نشأته.

السؤال الديمغرافي هو السمة الأساسية المحددة للحركة الصهيونية، التي سعت إلى نسخ مجموعة مبعثرة في منطقة واحدة، وإرساء السيادة فيها حيث ستكون الأغلبية. منذ أكثر من مائة عام، كان هناك تياران في الخطاب الديموغرافي يتوافقان مع المفاهيم الأساسية في الصهيونية. من ناحية أخرى، هناك تيار يجسد القلق من أن تغمره الأغلبية العربية وانعدام الثقة في القدرة على الحفاظ على كيان مشترك، وبالتالي يفضل تقسيم الدولة مع ترسيخ نفسها في كيان يهودي.



## ترجمة خاصة

private translation

غالبية؛ وعلى الجانب الآخر، هناك تيار متمسك بالاعتقاد بوجود أغلبية يهودية في إسرائيل أو ستوجد قريباً، وبالتالي لا داعي لتقسيمها ويجب على المرء أن يناضل من أجل السيادة عليها بأكملها.

قد يخلق المفهوم انقسامًا بين اليسار واليمين، ولكن على مر السنين تجاوز الجدل الحدود السياسية: يتسحاق تابنكين، أحد آباء الحركة العمالية (الكيبوتس الموحد)، التزم بوحدة الأرض، وبالتالي رفض بازدياء التوقعات الديموغرافية التي تنبأت بنهاية المشروع الصهيوني إذا لم يتحقق التقسيم الإقليمي. من ناحية أخرى، كان أرييل شارون - الذي دعا لسنوات عديدة لدفع الفلسطينيين إلى الضفة الشرقية - هو الذي روج لتقسيم الأرض، من بين أمور أخرى على أساس أن ذلك سيضمن طابعها اليهودي والديمقراطي. دافيد بن غوريون - المروج الرئيسي لاستراتيجية التقسيم الإقليمي - حدد في المفاهيم والأفعال. صورة الدولة كما كانت قائمة حتى عام ١٩٦٧: كيان منفصل بأغلبية يهودية، حتى ولو على جزء من أرض إسرائيل، دون التخلي عن أحلام استكمال السيطرة على الأرض بأكملها، ولكن نقلها إلى مستقبل غير محدد والتركيز على مشاكل الساعة، وعلى رأسها الاستيعاب. من المهاجرين وتطوير الاقتصاد والجيش.

في الخمسينيات من القرن الماضي، فكر بن غوريون من حين لآخر في احتلال الضفة الغربية وغزة، لكنه تخلى أخيراً عن الفكرة، من بين أمور أخرى، خوفاً من أن يؤدي ذلك إلى الإخلال بالتوازن الديموغرافي داخل إسرائيل. لم يخفف القلق الديموغرافي بشكل كامل في العقدين الأولين من عمر الدولة، لكنه تراجع في ضوء الحاجز الواضح القائم بين إسرائيل وبيئتها والزيادة المستمرة في نسبة اليهود فيها.

شهد عام ١٩٦٧ ارتفاعاً حاداً في الخطاب الديموغرافي في إسرائيل. في الوسط كانت هناك معضلة لم تكن موجودة قبل حرب الأيام الستة.



## ترجمة خاصة

private translation

من ناحية، تم تحقيق رؤية الاستيلاء على كل أرض إسرائيل التاريخية، ولكن من ناحية أخرى، وجدت إسرائيل نفسها في سيطرة مباشرة على الجماهير الفلسطينية، الأمر الذي أثار تساؤلات حادة حول احتمال تقويض التوازن الديموغرافي بطريقة من شأنها أن تؤثر على صورة الدولة.

أصبح الجدل الديموغرافي هو قلب الخطاب السياسي - الاستراتيجي بشأن مستقبل إسرائيل، ولم يتقرر حتى يومنا هذا. حذر أولئك الذين يقفون على جانب الانفصال من اندماج متزايد بين إسرائيل والأراضي، مما يعني خسارة الأغلبية اليهودية والتحول إلى نموذج شرق أوسطي لروديسيا أو جنوب إفريقيا. ووصف ليفي أشكول، بلغته الساخرة، السيطرة على الفلسطينيين بـ "عروس ثقيلة" تضاف إلى مهر الأراضي التي فازت بها إسرائيل، وأبدى قلقه من زعزعة التوازن الديموغرافي كما حدث في قبرص ولبنان.

يجال ألون من التزم في بداية حياته المهنية بوحدة الأرض، وأصبح بعد عام ١٩٦٧ زعيم الفصل المادي، عندما كان هدفه نقل جزء من الضفة الغربية إلى الأردن وليس إقامة دولة فلسطينية؛ وقد برر إسحاق رابين عملية أوصلو بالخوف من الانزلاق إلى دولة واحدة أو دولة ثنائية القومية، الأمر الذي من شأنه أن يهدد الطابع اليهودي والديمقراطي لإسرائيل.

من ناحية أخرى، كان هناك معسكر يرفض نبوءات الغضب الديموغرافية: بدءًا بشمعون بيريز في أوائل السبعينيات، بالنسبة لمناحيم بيغن، وانتهاءً بمعظم قادة اليمين اليوم. معظمهم كافر ولا يزال غير مصدق للمعطيات المعروضة عن عدد العرب في الضفة وغزة. وهم يدعون أن خصوبة المرأة العربية في انخفاض مستمر وأن خصوبة النساء اليهوديات آخذة في الارتفاع، وأن هناك هجرة متسارعة للفلسطينيين إلى الخارج، ويعبرون عن أملهم الدائم في موجات الهجرة التي ستعزز نسبة اليهود، مثال ذلك حدث قبل ٣٠ عامًا. وأن الأمم المتحدة، تشير في رأيها إلى الفشل الأساسي لعلم الديموغرافيا في التنبؤ بالمستقبل.



## ترجمة خاصة

private translation

على سبيل المثال، دعا أوري إلتزور إلى هجرة جميع الفلسطينيين في الضفة الغربية ورفض القلق الديموغرافي على أساس أن كارثة لن تحدث إذا خدم ٢٠ من أعضاء الكنيسة العرب في الكنيسة؛ بينما أوضح موشيه أرنس أنه حتى لو كانت نسبة العرب في إسرائيل بنسبة ٣٠٪، ستحتفظ بلونها الحالي، وتطالب العديد من الأصوات اليمينية حاليًا بتطبيق السيادة على الضفة الغربية، وغالبًا ما تحجب مصير الفلسطينيين الذين يعيشون في المنطقة.

لعب الأكاديميون دائمًا دورًا مركزيًا في الخطاب الديموغرافي. بالفعل في عام ١٨٩٨، حذر المؤرخ شمعون دوبنوف هرتزل من أن اليهود لن ينجحوا في تغيير التوازن الديموغرافي في فلسطين، وأنهم محكوم عليهم بأن يكونوا أقلية حتى في عام ٢٠٠٠. البروفيسور روبرتو باكي، مؤسس CBS تعتبر إسرائيل الأب الروحي لأنبياء الغضب الديموغرافيين، وحذر العرب من إعلان الدولة أن الميزان الديموغرافي منحرف ضد اليهود، ولذلك دعا بن غوريون إلى تأجيل قيام الدولة. في ضوء التوقعات التي قدمها لقادة الدولة بشأن تشكيل أغلبية عربية بين الأردن والبحر بحلول عام ١٩٨٧. ومن ناحية أخرى، هناك باحثون ينتمون إلى المعسكر اليميني، يرون أن هناك أقل من مليون فلسطيني - أو حتى أقل من مليون ونصف - مما زُعم، وبالتالي لا يوجد عائق أمام تطبيق السيادة الكاملة في الضفة الغربية. لذلك، لم يكن النقاش الديموغرافي مجرد خطاب احترافي حول طرق الحساب ومنهجية صياغة التقديرات المستقبلية، بل كان نقاشًا سياسيًا وأيديولوجيًا بشأن الهوية والأهداف.

يعزو الفلسطينيون أيضًا ثقلاً استراتيجيًا إلى التركيبة السكانية. يعكس تصورهم بشكل طبيعي تناقضًا تامًا مع النظرة الصهيونية. قبل عام ١٩٤٨، كان الفلسطينيون ينظرون إلى الهجرة إلى إسرائيل باعتبارها تهديدًا وجوديًا كبيرًا



## ترجمة خاصة

private translation

وهو ما يعادل بل ويتجاوز تهديد الاستيلاء على الأراضي من قبل اليهود. في نظر الفلسطينيين، الديمغرافيا تلخص طبيعة الصهيونية التي تهدف وفق أسلوبهم إلى استبدال سكان الأرض الأصليين، الذين كانوا يشكلون الأغلبية في الماضي، في المهاجرين، باستخدام أساليب التهجير ونزع الملكية. بعد عام ١٩٦٧، اكتشفت منظمة التحرير الفلسطينية أن الديموغرافيا ليست مجرد تهديد، بل هي فرصة يمكن من خلالها الضغط على إسرائيل، التي تشعر بالقلق الدائم من فقدان أغليبتها، مما أدى إلى تصريح عرفات الشهير حول "النصر المستقبلي من خلال رحم الشعب الفلسطيني".

كما يشير احتدام الجدل الديمغرافي في الخطاب الفلسطيني إلى عودة الصراع إلى جذوره. الآن هناك صراع بين مجتمعين فقدوا الاهتمام بالحل السياسي، ويتجادلان فيما بينهما حول مسألة من لديه الأغلبية العديدة. يجري الخطاب الديمغرافي بين الفلسطينيين بالتزامن مع تزايد التأييد بينهم لفكرة الدولة الواحدة، وذلك بعد أن تخلوا عن إمكانية الترويج لتسوية سياسية. يرى العديد من الفلسطينيين أن هذه فرصة لهزيمة إسرائيل من الداخل: وهذا سيسمح في البداية بتحقيق الحقوق المدنية والإنجازات المادية دون التخلي عن الهوية الوطنية والتطلعات، وفي مرحلة لاحقة - سيؤدي إلى تغيير في صورة الدولة، من بين أمور أخرى من خلال عودة اللاجئين. هذا سيجعل من الممكن تولي زمام الأمور بطريقة ديمقراطية. يبدو أن أرقام السنوات القليلة الماضية تعزز حجج السخرية حول "البارانويا الديمغرافية".

إن الخصوبة بين النساء العربيات - وخاصة النساء المسلمات - في تدهور مستمر على جانبي الخط الأخضر، نتيجة لعمليات التحديث الاجتماعي والثقافي. يذهب لمزيد من النساء إلى التعليم ويلتحقن بسوق العمل، مما يؤدي إلى زيادة سن الزواج وخفض معدل المواليد، ويصاحب ذلك زيادة في معدل الطلاق.



## ترجمة خاصة

private translation

في المناطق، انخفض معدل الخصوبة من ٤.٦ مولود لكل امرأة قبل حوالي ٢٠ سنة إلى ٣.٨ مولود لكل امرأة اليوم (٣.٨ في الضفة الغربية و ٣.٩ في غزة). وبين المسلمات في إسرائيل، تبلغ النسبة ٢.٩ مقارنة بـ ٩.٢ في عام ١٩٦٠، مقارنة بـ ٣ بين النساء اليهوديات، و ١.٨٥ للنساء المسيحيات، و ١.٩٤ للنساء الدرزيات.

ومع ذلك، لا يمكن أن تخفف نفس البيانات من تفاؤل الجانب اليهودي. ما يقرب من نصف الفلسطينيين على جانبي الخط الأخضر تقل أعمارهم عن ١٨ عامًا، وهو رقم يعني نمواً ديموغرافياً أسرع وأكبر من الاتجاه السائد في المجتمع اليهودي، وتقليصاً مستمراً في الفجوة العددية بين المجتمعات.

تضاعف عدد السكان الفلسطينيين منذ عام ٢٠٠٠، ووفقاً لتوقعات مختلفة، سيتم تحقيق مضاعفة أخرى في غضون عقد ونصف إلى عقدين.

وهكذا، لأكثر من مائة عام، حمل الخطاب الديموغرافي لون فعل الذئب، وبالفعل تم تزوير جزء كبير من نبوءات الغضب. ومع ذلك، في الممارسة العملية، اللغز المصيري فيما يتعلق بالتوازن الديموغرافي القائم بين البحر والأردن لا يزال قائماً. على الرغم من علامة الاستفهام المهتزة، لم تتجه أي قيادة في إسرائيل إلى تحقيق معمق في القضية في العقود الأخيرة. هذا نابع من الجمود في المفاوضات السياسية حول مسألة التسوية الدائمة، والتي تتطلب قاعدة بيانات حول القضية الديموغرافية والصعوبة الجماعية في استيعاب البيانات الإحصائية المجردة وفهم العمليات طويلة المدى، ولكن أيضاً من إحجاما لنظام سياسي الحصول على بيانات دقيقة توضح الموقف للموافقة عليها.

في الأسابيع الأخيرة، احتدم النقاش، وفي إطاره هناك مطالبتان عدديتان، الفجوة التي لا يمكن فهمها تقريباً: من ناحية، من يدعي، بما في ذلك في هذه الصحيفة، أنه في غزة والضفة الغربية، والقدس الشرقية.



## ترجمة خاصة

private translation

يوجد حاليًا حوالي ٦ ملايين فلسطيني يعيشون (وهو رقم أعلى من مكتب الإحصاء المركزي للسلطة)، وأن عدد العرب بين البحر والأردن يتجاوز عدد اليهود؛ وعلى الجانب الآخر هناك من يصر على ذلك عدد الفلسطينيين وراء الخط الأخضر حوالي ٤ ملايين فقط.

لا يمكن للبلد الذي يخطط لوجود طويل الأمد أن يتسامح مع مثل هذه الفجوة الشديدة في البيانات، والتي لا تسمح بالتخطيط الاستراتيجي واتخاذ قرارات مصيرية. هذا هو الأساس لأي قرار - سواء لتطبيق السيادة الكاملة أو الجزئية في الضفة الغربية، وما إذا كان سيتم رسم الحدود بالاتفاق أو من جانب واحد. وهذا أيضًا أساس ضروري للأفكار الوسيطة التي تم تطويرها في إسرائيل في السنوات الأخيرة كبديل للقرارات الاستراتيجية، وتجسد التطلع إلى الحفاظ على الوضع القائم مع تغليفه بمستحضرات التجميل المادية، مثل السلام الاقتصادي، وإلى حد كبير تقليص الصراع.

يجب على أي حكومة تؤدي اليمين بعد الانتخابات أن تحل اللغز الديمغرافي. سوف تتطور المعضلة المؤثرة بالطبع إذا تبين أن البيانات المتعلقة بالمساواة أو شبه المساواة بين الشعبين صحيحة - وهي حجة تلتزم بها معظم الهيئات البحثية في إسرائيل، الحكومية والأكاديمية.

هذا صحيح أيضًا إذا تطور نقاش جاد حول تطبيق السيادة على الضفة الغربية، فمن المتوقع أن يشكل العرب ٤١٪ من سكان البلاد. مثل هذا الوضع يتطلب نظرة جماعية رصينة نحو المستقبل وتقضي ما إذا كان الجمهور في إسرائيل على دراية بالمسيرة نحو العيش في كيان واحد. وبوجه عام، حان الوقت لخطاب أكثر تعمقًا ورسالة وثقافة حول القضية الفلسطينية يتم إجراؤه في إسرائيل. اتضح أنه لا يمكن القضاء عليه، ولا يمكن تغليفه بصيغ غامضة ومبادئ كاذبة تستند إلى الرخاء الاقتصادي. هذه نماذج من الحياة مناسبة للمجتمعات المتقدمة ما بعد الحداثة وما بعد القومية، ولكنها ليست لشعبين ما زالوا يخوضان كفاحًا وطنيًا مليئًا بالعداء. إن توضيح الواقع الديمغرافي سيواجه الجمهور الإسرائيلي بالتوجهات المستقبلية ونتائجها، ويشدد أمامهم البدائل الاستراتيجية ويوضح القضايا التي تتطلب أيضًا قرارات تاريخية.



### تعليق المترجم:

يحاول الباحث بعد استعراضه وما أطلق عليه شيطان الديمغرافية لفكرة الحركة الصهيونية والتي كانت ولا تزال تخشى من ما يسمى التفوق الديمغرافي الفلسطيني في فلسطين على أعداد اليهود في فلسطين، وأن عودة النقاش خلال الفترة الأخيرة، حول التفوق الديمغرافي في ظل غياب البيانات الحقيقية- وفي ظل الفجوة في البيانات المتداولة بين ما نشره مركز الإحصاء الفلسطيني حول عدد الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية، والقدس الشرقية- وأن عدد العرب بين البحر والأردن يتجاوز عدد اليهود، على الجانب الآخر هناك من يصر على ذلك عدد الفلسطينيين وراء الخط الأخضر حوالي 4 ملايين فقط.

كما يحذر الحكومة القادمة من هذه الفجوة الشديدة في البيانات، والتي لا تسمح بالتخطيط الاستراتيجي واتخاذ قرارات مصيرية. في حال اتخاذ قرارات سواء لتطبيق السيادة الكاملة أو الجزئية في الضفة الغربية، وما إذا كان سيتم رسم الحدود بالاتفاق أو من جانب واحد.

يجب على أي حكومة قادمة أن تحل اللغز الديمغرافي. وإلا سوف تتطور المعضلة المؤثرة بالطبع إذا تبين أن البيانات المتعلقة بالمساواة أو شبه المساواة بين الشعبين وضرورة توضيح الواقع الديمغرافي الذي سيواجه الجمهور الإسرائيلي بالتوجهات المستقبلية ونتائجها، ويشدد أمامهم البدائل الاستراتيجية ويوضح القضايا التي تتطلب أيضاً قرارات تاريخية.